40٪ من تنسيقيات «المستقبل» يحتلها الشباب والنساء

أعلن تيار المستقبل نتائج انتخابات اعضاء مكاتب المنسقيات في كل لبنان، بمشاركة 9433 ناخبا، وبنسبة بلغت 77٪، أسفرت نتيجتها عن فوز المرشحات من النساء، والمرشحين من الشباب بعضوية المكاتب، بنسبة 40٪ انسجاما مع توجيهات الرئيس سعد الحريري، ومن دون اللجوء الى تطبيق بند «الكوتا» النسائية والشبابية الذي كان معتمدا في قانون الانتخاب. وجاءت النتائج النهائية للفائزين بـ 124 مقعدا، بحسب كل منسقية.

بيروت ـ أحمد منصور

مصادر قريبة من "المستقبل" لـ "الأنباء" تتحدث عن قانون يراعي الجميع ولا يكسر أحداً

عون لن يوقع أي قانون أساسه «الستين» ولا أي مرسوم بالتمديد لـ «النواب»

بيروت ـ عمر حبنجر

نقل عن الرئيس ميشال عون انه لن يوقع اي مرسوم يتصل بانتخابات تجرى على اساس قانون 1960، كما لن يوقع اي قانون يمدد لمجلس النواب الحالي.

وواضح من هذا ان الرئيس عون، يؤمن صحة التمثيل، على نحو افضل، بغض النظر عن التسمية والأسس، وأن يراعي خواطر الجميع وإن لم يرضهم تماما.

وقد زار وزير الداخلية نهاد المشنوق بعبدا امس وعرض مع الرئيس موضوع الانتخابات النيابية، كما تداول مع الرئيس الأوضاع الامنية، من المحاولة الانتحارية في شارع الحمراء، الى حوادث الخطف، التي بدأت في زحلة، بخطف رجل الاعمال سعد ريشا، الذي اطلق لاحقا، وقد لا تنتهي بخطف المواطن مجيد راجي الهاشم من بلدة العاقورة في جرود جبيل، دون ان تعلن اي جهة مسؤوليتها او مطالبها، الامر الذي اعتبرته الاوساط السياسية في بيروت، ردا على عزم الدولة اجتثاث عصابات الخطف من جذورها في البقاع الشمالي، وتحديا استفزازيا لمن طالبوا بخطة امنية حاسمة ضد المطلوبين وعصابات الخطف في بعلبك ـ الهرمل.

وكان الرئيس عون استقبل امس رئيس حزب الكتائب سامي الجميل، الذي اكد التزام حزبه برؤية الرئيس عون لقانون الانتخابات.

وحضر الاجتماع وزير الخارجية جبران باسيل والوزير الكتائبي السابق آلان حكيم، وقال الجميل بعد الاجتماع: لقد وضعنا انفسنا بتصرف رئيس الجمهورية العماد عون في «معركة» قانون الانتخابات، ونحن منفتحون على اي قانون يؤمن التمثيل الصحيح، ولا خوف لدينا من النسبية، بل على العكس، إنها تؤمن التمثيل افضل من قانون الستين، وقد تقدمنا باقتراح قانون الدائرة الفردية، وبرأينا هو يحقق صحة التمثيل، لافتا الى انه لم يعرض عليه حتى الآن اي قانون للنقاش، داعيا الى انجاز قانون جديد قبل دعوة الهيئات الناخبة قبل 18 فبراير، او طرح القوانين الموجودة في مجلس النواب لاختيار واحد منها.

بدوره، الرئيس السابق امين الجميل قال بعد لقائه الرئيس تمام سلام في المصيطبة امس، ان «الدائرة الفردية»، تحقق العدالة والتمثيل الصحيح، بينما امل سلام الوصول الى قانون عصري لهذه الغاية.

في المقابل تتمسك «القوات اللبنانية» بالقانون المختلط، رافضة قانون الستين، وقد تحدث رئيس القوات سمير جعجع عن خطة لمنع التمديد لمجلس النواب وضعتها «القوات اللبنانية» والتيار الوطني الحر.

بالنسبة لموقف الحزب التقدمي الاشتراكي اعلن وزير التربية مروان حمادة، بعد لقاء وفد اللقاء الديمقراطي رئيس الحكومة سعد الحريري، ان الوفد تبلغ من كل الاطراف التي تحاور معها انه لن يوافق على اي قانون انتخابي لا يوافق عليه النائب وليد جنبلاط.

وقال حمادة: مخطئ من يعتقد ان ليس لنا حلفاء بين القوى المسيحية وان موقفنا لبناني من أجل التمثيل الصحيح.

وفي هذا السياق ذكرت صحيفة «الأخبار» ان الرئيس سعد الحريري استمهل الرئيس نبيه بري الى 15 فبراير لتحديد موقفه من قانون الانتخابات.. ما يعني أن مصير الانتخابات معلق على اجرائها حسب قانون الستين أو التمديد للمجلس الحالي حتى الخريف المقبل.

وسيعقد لقاء رباعي للبحث في المقترحات المطروحة لقانون الانتخابات، يضم الوزيرين جبران باسيل (التيار الحر) وعلي حسن خليل (أمل) والحاج حسين خليل (حزب الله) ونادر الحريري (المستقبل).

وكان وزير الإعلام ملحم رياشي (قوات لبنانية) قال ان «القوات» تعمل مع التيار الوطني الحر والمستقبل على إقرار قانون مختلط، ما يوجب تأجيل الانتخابات اربعة أشهر، تحضيرا للعمل بالقانون الجديد.

مصادر قريبة من تيار المستقبل توقعت الحل سيكون بتعديلات تدخل على قانون الستين بما يرضي مختلف الاطراف، ولا يكون هناك، كسر للكلمات أو المواقف.

بدوره، وزير الدفاع يعقوب الصراف قال بعد زيارته مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان انه يأمل اجراء الانتخابات في موعدها وان القوى الأمنية جاهزة لتوفير الامن والاستقرار.

الصراف وردا على سؤال حول العملية الانتحارية التي تم احباطها من جانب مخابرات الجيش ومعلومات قوى الأمن الداخلي، قال: لا توجد في لبنان بؤر إرهابية، بل خطر ارهابي، وهذا ليس في لبنان فقط بل في كل المنطقة.

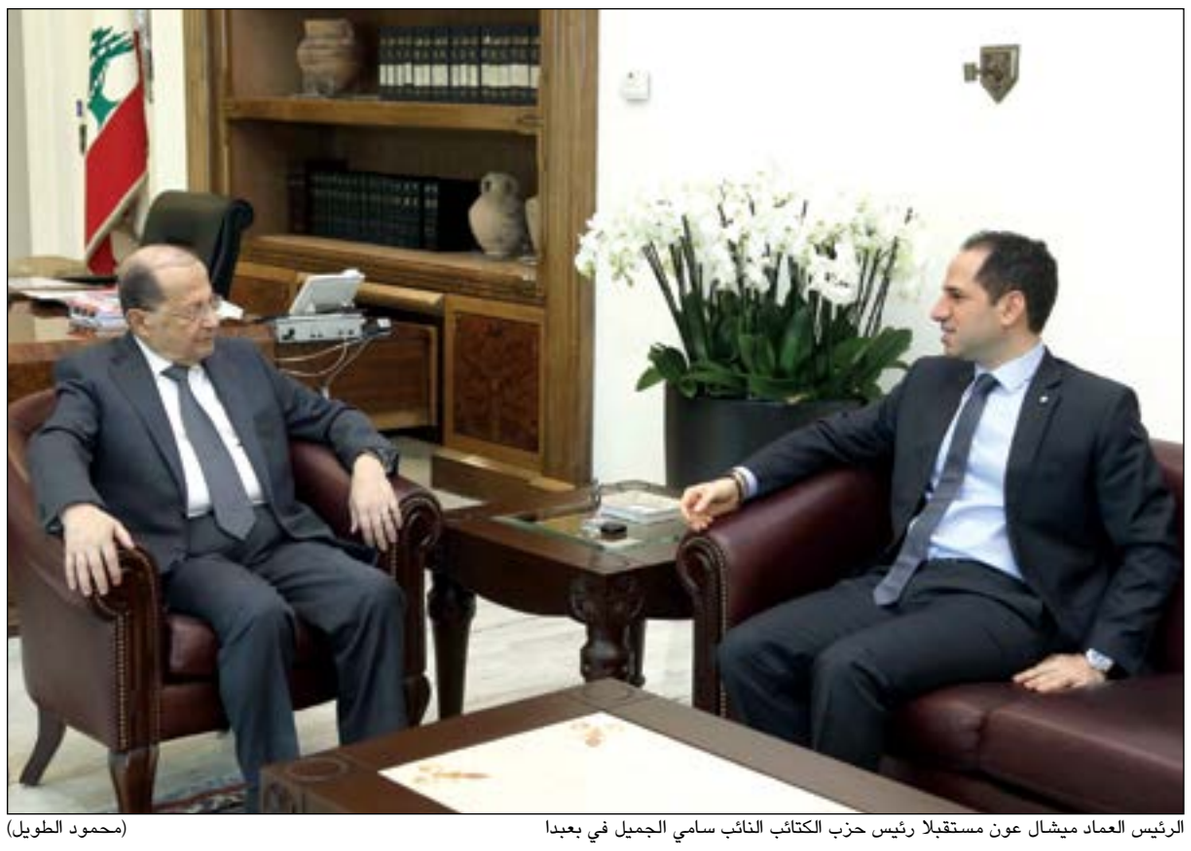
الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل في بعبدا (محمود الطويل)

انتخابات 2017

خيار الثنائي المسيحي: بين خيارين واقعيين يجري التداول بهما في شأن الانتخابات النيابية: أن تجري في موعدها على أساس قانون الستين، أو أن تؤجل ويتم التمديد لمجلس النواب، ثمة خيار ثالث لدى الثنائي المسيحي الذي يرفض كلا الأمرين: قانون الستين، والتمديد لمجلس النواب، ويريد قانونا جديدا للانتخابات وعدم تفويت فرصة سانحة قد لا تتكرر. التيار الوطني الحر يلمح الى اجراءات تصعيدية ضاغطة للدفع في اتجاه قانون جديد للانتخابات، والقوات اللبنانية لا تقبل أن تحشر في زاوية الخيار بين هذين الخيارين: الستين أو التمديد، فاذا كانت ترفض قانون الستين لا يعني أنها توافق على التمديد، واذا كانت متضامنة مع جنبلاط في رفضه لقانون النسبية لا يعني أنها موافقة على قانون الستين. د.سمير جعجع قال في حديث الى قناة «الحدث»: «اننا وحلفاءنا لدينا أوراق كثيرة تجنب الوصول الى أمر واقع، ولن نقبل اطلاقا بالتمديد للمجلس النيابي الحالي ولا باجراء الانتخابات النيابية وفق قانون الستين، نحن نعمل مع التيار الوطني الحر للوصول الى خطوة سياسية لمنع التمديد ولاجراء الانتخابات النيابية بحسب قانون جديد».

والتيار الوطني الحر من جهته ذاهب فعلا الى مواجهة في موضوع قانون الانتخابات، حيث أبلغ الرئيس سعد الحريري أن أي تمييع في انتاج قانون جديد سوف يعني الوصول الى أزمة كبيرة، وحيث تتعرض العلاقة للمرة الأولى بين رئيسي الجمهورية والحكومة الى أزمة لاتزال الى الآن صامتة.

الحريري بصدد الاستغناء عن فتفت: تردد أن الرئيس الحريري بصدد الاستغناء عن النائب أحمد فتفت بعد سلسلة مواقف ميز فيها فتفت نفسه عن سياسة الحريري آخرها الاقتراع بورقة بيضاء في انتخابات الرئاسة، ومغردا خارج سرب كتلة المستقبل النيابية في المشاورات النيابية، اضافة الى ملامح تنسيق وتعاطف مع اللواء أشرف ريفي وارتياحه لنهجه.

زغرتا: هل يتحالف فرنجية مع معوض؟ وأين ستذهب أصوات الكتلة السنية؟ في زغرتا، لم يحسم النائب سليمان فرنجية بعد خياره النهائي بتسمية ثلاثة مرشحين للابقاء على مقاعد تيار «المردة»، أو بتحالفه مع منافسه ميشال رينيه معوض، وبدأ السؤال من اليوم في هذه الدائرة: الى أين ستذهب أصوات الكتلة السنية الناخبة التي يمون الرئيس سعد الحريري على الجزء الأكبر منها؟

فادي كرم لـ «الأنباء»: الأولى بجنبلاط ملاقاة تضامن القوات مع مصالحه والتعامل معها بالمثل

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة القوات اللبنانية النائب د.فادي كرم ان خروج النائب وليد جنبلاط من القانون المختلط وعودته إلى قانون الستين، غير مستحب على الإطلاق خصوصا ان «القوات اللبنانية» رفضت قانون النسبية الكاملة لأنه يلحق الضرر بكثير من الفئات والأحزاب اللبنانية بما فيها الحزب التقدمي الاشتراكي، وما كلام د.سمير جعجع عن رفضه لأي قانون لا يرضى عنه وليد جنبلاط سوى دليل على تضامن القوات اللبنانية مع مصالح الاخير، مشيرا بالتالي الى انه كان اولى بالنائب جنبلاط ملاقاة تضامن القوات اللبنانية مع مصالحه والتعامل معها بالمثل من خلال رفضه لقانون الستين الذي يلحق الضرر جذريا بالأحزاب المسيحية كافة.

وبالرغم من التحول في الخيار الجنبلاطي أكد النائب كرم في تصريح لـ «الأنباء» الى ان الامور لم تنته بعد وأن المفاوضات مستمرة على قدم وساق للوصول إلى قانون يؤمن عدالة التمثيل لكل الفئات اللبنانية، معتبرا بالتالي ان ما نشهده من مواقف تصعيدية من قبل بعض الفرقاء هي لضرورات التفاوض في القانون المختلط وليس للذهاب الى النسبية الكاملة او الى الابقاء على قانون الستين او ما سمي بقانون الدوحة المرفوض من كافة القوى والأحزاب المسيحية، مؤكدا من جهة ثانية ان القانون المختلط استوفى حقه بالمناقشة والتمحيص ولم يعد هناك ما يعرقل اقراره كتسوية مقبولة من جميع الفرقاء، والمطلوب بالتالي هو صدور قرار سياسي لإقراره والسير به. وردا على سؤال حول تمسك حزب الله بقانون النسبية الكاملة، اكد كرم ان القانون المذكور اصبح خارج خطوط المناقشات والتفاوض ولا امل له في الوصول حتى الى التصويت عليه، خصوصا أن الاغلبية الساحقة من اللبنانيين على اختلاف فئاتهم المذهبية والحزبية يرفضون النسبية الكاملة في ظل وجود سلاح خارج اطار الشرعية ووجود دويلة تعتبر نفسها مستقلة عن الدولة اللبنانية، مشيرا بالتالي الى ان من يطالب بقانون النسبية الكاملة فوق الطاولة هو في حقيقة الامر يدفع بقانون الستين من تحتها.

وختم النائب كرم مؤكدا ان القوات اللبنانية لن تقبل بالعودة الى قانون الستين ومتمسكة بالقانون المختلط لكونه الأفضل على المستوى التمثيلي لكل الفئات اللبنانية وفي مقدمها الحزب التقدمي الاشتراكي، ومصرة على الوصول الى قانون انتخاب جديد خلال الاسبوعين المتبقيين امام دعوة وزارة الداخلية للهيئات الناخبة، مؤكدا ان من سيعرقل طريق الوصول الى تفاهم شامل سيتحمل امام محكمة الرأي العام مسؤولية اقصاء اللبنانيين عن حقهم بالتمثيل العادل في المجلس النيابي.

دار الفتوى ترفض عرض فيلم «مولانا» في بيروت

بيروت: امتنعت دار الفتوى في لبنان عن الموافقة على عرض فيلم «مولانا» المصري في الصالات اللبنانية بسبب استهزائه برجال الدين وتضمنه وقائع تثير النعرات الطائفية.

والفيلم من بطولة عمرو سعد، وقد ارسل الأمن العام نسخة منه الى دار الفتوى لمشاهدته قبل عرضه وكان الرد بعدم الرد اي عدم الموافقة.

الى ذلك عقدت لجنة الإعلام النيابية اجتماعا برئاسة النائب حسن فضل الله وحضور الوزير ملحم رياش في مجلس النواب امس، وأعلن الوزير عن توجيهه كتابا الى المجلس الوطني للاعلام يطلب منه تنبيه بعض المحطات إلى ضرورة مراعاة الآداب العامة في بعض برامجها.

وقال النائب فضل الله إن الاعلام اللبناني يمر بأزمات، وربما وزارة الاعلام الى تطبيق القوانين لمنع التدني الاخلاقي في بعض البرامج وإلى معالجة ازمة الصحف الورقية.

غاريوس لـ «الأنباء»: البديل عن التفاهم لن يكون التمديد للمجلس ولا الانتخابات على أساس «الستين»

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو تكتل التغيير والإصلاح النائب د.ناجي غاريوس، أن من غير المقبول الاستمرار في تمييع قانون الانتخاب وإضاعة الوقت بهدف إما الإبقاء على قانون الستين وإما التمديد للمجلس النيابي كأمر واقع عنوانه انقضاء المهل الدستورية، مؤكدا بالتالي أنه واهم من يعتقد أن باستطاعته سوق الأمور خلافا لرغبات الغالبية الساحقة من اللبنانيين المطالبين بتصحيح تمثيلهم في المجلس النيابي، وواهم من يظن لبرهة أن الرئيس ميشال عون ومن خلفه التيار الوطني الحر سيرضخ للضغوط أو أنه سيقبل بالعودة الى قانون الستين على حساب حق الناس بأن يكونوا ممثلين بشكل صحيح وعادل في المجلس النيابي.

ولفت غاريوس في تصريح لـ «الأنباء» الى أن المشكلة الحقيقية في موضوع قانون الانتخاب، هي بتعاطي البعض مع غيره من اللبنانيين على قاعدة «أنا ومن بعدي الطوفان» ويسعى لتحقيق المكاسب الخاصة على حساب مصلحة الجميع ضاربا عرض الحائط بما سيلحقه قانون الستين من ظلم بالشريك المسيحي وبشريحة كبيرة من اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم المذهبية والطائفية، مؤكدا بالتالي أن قانون الستين أصبح من الماضي وان الانتخابات النيابية ستكون في موعدها ووفقا لقانون جديد مع احتمال تأجيلها تقنيا لأشهر قليلة. وردا على سؤال، لفت غاريوس الى أن وزير الداخلية مجبر على دعوة الهيئات الانتخابية وهيئة الإشراف على الانتخابات عملا بالأصول الدستورية والقانونية، إلا أن احترام الوزير نهاد المشنوق للمهل لا يعني أن العودة الى قانون الستين أصبحت حتمية، مؤكدا بالتالي أن الوقت مازال يسمح بالوصول الى تفاهم بين الكتل النيابية شرط أن تكون النوايا صافية وأن تكون المصلحة الوطنية العامة متقدمة على المصالح الشخصية الضيقة، خصوصا أن البديل عن التفاهم لن يكون التمديد للمجلس، كما لن يكون انتخابات على أساس قانون الستين.

هذا وأكد غاريوس أن كلا من التيار الوطني الحر وتكتل التغيير والإصلاح ليس ضد النائب وليد جنبلاط ولا يريدون لا للحزب التقدمي الاشتراكي ولا لغيره من الأحزاب اللبنانية الذوبان في النسبية أو في الصوت الواحد، لا، بل يحرص كل الحرص على صياغة قانون يطمئن اليه الجميع ويحافظ على الشراكة الكاملة بين كل المكونات اللبنانية، مؤكدا بالتالي أن الجميع يتفهم هواجس النائب جنبلاط وهواجس غيره من المكونات اللبنانية لكن في الوقت عينه على الجميع أن يتفهم هواجس المتضررين من قانون الستين. بمعنى آخر يؤكد النائب غاريوس أن التفاهم على قانون يرضي الجميع هو المصلحة المشتركة للخروج من عنق الزجاجة.

الصندوق السيادي لإدارة الموارد البترولية

بيروت: مع إقرار مرسومي النفط والغاز وتحديد البقع، تتركز المناقشات حول مصير أموال النفط وكيفية استخدامها. وكما هو معروف بحسب تقرير نشرته «المستقبل» اللبنانية، ينص القانون 132 على أن العائدات النفطية يتم وضعها في صندوق سيادي يتم إنشاؤه عبر مشروع قانون يرفع الى مجلس الوزراء ومن ثم يحال على مجلس النواب لإقراره. وتعمل على إنجاز هذا المشروع هيئة إدارة قطاع البترول بالاشتراك مع الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة المال وبالتعاون الوثيق مع مصرف لبنان. وحسب مصادر مطلعة في وزارة المال، قطع إنجاز هذا القانون وتحضيره شوطا متقدما، فيما تأمل مصادر هيئة إدارة قطاع البترول الانتهاء قريبا من هذه المهمة لتتم إحالة مشروع القانون على مجلس الوزراء لإقراره ومن ثم إقراره في مجلس النواب، لتمكين الدولة اللبنانية من إدارة الموارد البترولية في المياه البحرية بالطريقة الرشيدة والشفافة.

ويحدد القانون نظام هذا الصندوق عموما ونظام إدارته، ووجهة استثمار أمواله، وتوظيف واستعمال العائدات، استنادا الى مبادئ وأسس واضحة وشفافة للتوظيف والاستعمال، لتحفظ ايضا الدولة برأس المال وبجزء من عائدات الصندوق ضمن ما يعرف بالصندوق الاستثماري للأجيال المقبلة. كما سيتم صرف الجزء الآخر من الإيرادات النفطية وفقا للمعايير المحددة والتي تضمن حقوق الدولة من جهة وبما يجنب الاقتصاد أي انعكاسات سلبية محتملة على المدين القصير والطويل. وعند الدخول في تفاصيل مشروع القانون الذي تعمل هيئة إدارة قطاع البترول على إنجازه من المحتم ملاحظة هذا القانون لنقاط أساسية عدة:

1 ـ الجهة أو الجهات المخولة إدارة الصندوق السيادي، فيما تحدثت معلومات عن اتفاق مبدئي حيال تولي مصرف لبنان الإدارة، بعد تشكيل مجلس لإدارة هذا الصندوق يضم ممثلين عن وزارة المال ووزارة الطاقة ووزارة معنية أخرى، وهيئة إدارة القطاع، على ان يتم إخضاع السياسة المالية لهذا الصندوق لمجلس الوزراء.

2 ـ خطة الإنفاق التي سيتبعها هذا الصندوق، وتحديدا فيما يتعلق بتنويع استثماراته خارجيا، وربما توظيف أمواله في سندات عالمية، أو الدخول في مشاريع بنى تحتية وغيرها.

3 ـ تحديد النسب التي يمكن إنفاقها من أموال هذا الصندوق في خدمة خزينة الدولة، وتحديدا لتغطية الدين العام، وتغطية نفقات الدولة. مع الإشارة الى أن هذه النسب تختلف من دولة الى أخرى بحسب حجم الصندوق السيادي لكل دولة، والنظام الاقتصادي والمالي المتبع فيها، والنظام الداخلي لعمل هذه الصناديق.

4 ـ كل هذه المهمات يجب أن تتزامن مع سلسلة قوانين تعزز شفافية إدارة هذا الصندوق بالطريقة الحكيمة والرشيدة. مثلا، النرويج التي تمتلك أكبر صندوق سيادي في العالم ويبلغ حجمه ما يقارب 885 مليار دولار، ويشكل أكثر من 152٪ من حجم الناتج المحلي النرويجي، لا يسمح نظام هذا الصندوق بأن تنفق الحكومة أكثر من 4٪ من موجوداته وإيراداته، ليبقى هذا الصندوق صمام أمان الدولة عند اهتزاز وضعها المالي أو النقدي.

5 ـ يشكل هذا الصندوق حسابا استثماريا للدولة اللبنانية تجمع فيه الفوائض المالية للدولة لاستثمارها في مجالات وقطاعات عدة، داخليا وخارجيا.

وتقترح العديد من المؤسسات الدولية سلسلة توصيات على لبنان حيال التعامل مع هذا الصندوق، وأهمها ضرورة إدماج الصندوق السيادي في نظام الموازنة العامة، مع لحظ بعض المرونة في القواعد العملانية أو مرونة محدودة من دون رصد عائدات لأبواب إنفاق معينة، أو مع رصد محدود ومن دون إنفاق من خارج الموازنة، تماشيا مع استراتيجية الاستثمار العامة، ومبادئ الشفافية والمساءلة.

6 ـ لا يشكل إقرار قانون إنشاء الصندوق السيادي من عدمه في القريب العاجل أي معوقات أمام إتمام دورة التراخيص، لكون مهمته الفعلية تبدأ عند جني الإيرادات النفطية الأولى والتي قد لا تظهر قبل سنة 2021. وحتى يمكن إنشاء الصندوق بعد إتمام الاكتشافات وقبل بدء عملية الاستخراج بأشهر قليلة. ولكن تأسيس الصندوق يوضح للشركات العالمية والمؤسسات الدولية وللشعب اللبناني أولا، كيف ستتعامل الدولة مع هذه الإيرادات بشفافية واضحة وبخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على جزء أساسي منها للأجيال المقبلة، علما بأن الثروة النفطية والغازية ليست بموارد متجددة، ما يعني ان استخراجها يحرم الأجيال المقبلة من إيراداتها، ويحتم على الدولة الحفاظ على جزء من الإيرادات لهذه الأجيال.

7 ـ يبقى الصندوق السيادي محورا رئيسيا في الملف النفطي اللبناني، نظرا الى حجم الثروة النفطية اللبنانية.

فماذا يقول الخبراء؟

1 ـ الخبير الاقتصادي لويس حبيقة يرى أن الوقت مازال مبكرا على إنشاء صندوق سيادي. بمعنى آخر، عندما يصبح لدينا نفط نحتاج الى 7 سنوات، ومن غير الضروري وضع صندوق سيادي وتوظيف لجنة مختصة في الوقت الحالي. من هذا المنطلق يجب تأجيل الصندوق السيادي الى سنوات لاحقة وذلك بهدف توفير مصاريف إضافية في وقت لم يبدأ العمل في هذا الموضوع بعد.

2 ـ الخبير الاقتصادي إيلي يشوعي يلفت الى أنه ينبغي تأسيس شركة وطنية للنفط تواكب عملية الإنتاج والتسويق، عندها تدريجيا تستطيع أن تحل مكان الشركات الأجنبية.

أما الصندوق السيادي فيخص الدولة وأمواله هي أموال عامة.. ولا يجب أن ترتبط هذه الأموال بتسديد الدين العام، إذ في حال أردنا تسديد الدين العام بأموال النفط دون أن نعمل على السياسة الاقتصادية والمالية للبلد، سوف يعاود الدين ويتكون، ونكون قد خسرنا ثروة كبيرة.